

عن الحراك السياسي لفلسطيني 1948



ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

مناطق 48، وتنظيم المجتمع الفلسطيني، وهو أيضا مبادر ومؤسس في ملتقى فلسطين الذي نشأ مطلع العام الماضي ويضم نخبة من المثقفين من كافة التجمعات الفلسطينية في الداخل والخارج.

أيضا ثمة مبادرة بعض المثقفين والناشطين السياسيين، وأغلبيتهم من المنضوين سابقا في حزب التجمع، تستغل على خلق رأي عام فلسطيني يقطع مع الانتخابات الإسرائيلية، باعتبار أن إسرائيل، التي تعتبر ذاتها دولة يهودية، لا تعترف بحق تقرير المصير للفلسطينيين كجماعة قومية، وأن الأمر يفترض تعزيز عزلة ومقاطعة، وضمن ذلك عدم المشاركة في الانتخابات للكنيست، وحث طريق كفاح أخرى ضد الكولونيالية الإسرائيلية العنصرية، وتعزيز الكفاح من أجل دولة ديمقراطية واحدة.

ثمة للفلسطيني 48 العديد من الأحزاب أو الكيانات السياسية، ضمنها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (وعموها الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية (الجنوبية)، والقائمة العربية للتغيير (وتتمحور حول شخصية أحمد الطيبي)، وهي الأحزاب المنتملة بالقائمة المشتركة، التي تشارك في انتخابات الكنيست، وثمة حركة "أبناء البلد"، وهي حركة قومية، والحركة الإسلامية الشمالية ويزعمها الشيخ رائد صلاح، وكلتاهما تقاطعان الانتخابات الإسرائيلية.

وإذا كانت حركة المقاطعة للانتخابات ليست جديدة بين فلسطيني 48، وهو ما

يمكن معرفته من تذبذب نسبة المشاركة العربية في الانتخابات الإسرائيلية، فهي وصلت في الانتخابات السابقة (أبريل 2019) إلى 50 بالمئة (وحصدت عشرة مقاعد)، في حين وصلت في انتخابات (2015) إلى 65 بالمئة (وحصدت 13 مقعدا)، ما يكشف عن تراجع واضح، ولا يتوقف الأمر على تدني المشاركة العربية في الانتخابات الإسرائيلية إذ يشمل ظاهرة خطيرة تتمثل بزيادة التصويت لأحزاب صهيونية، بما فيها أحزاب يمينية ودينية.

هذا يأخذنا إلى مبادرة أسعد غانم بتأسيس حركة سياسية جديدة، أولا لمواجهة واقع تآكل التصويت العربي للأحزاب العربية التقليدية المنضوية في القائمة المشتركة، من خلال فتح باب الترشيح لكفاءات من خارج الأحزاب ومن مختلف المناطق لجذب نسبة أكبر من الناخبين.

وثانيا لرفع نسبة التصويت العربي في الانتخابات في محاولة لإسقاط اليمين، باعتبار ذلك يخلق مجالا أفضل للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وضمنها حقه في المساواة والدفاع عن هويتهم الوطنية وعن انتمائهم إلى شعبهم، باعتبار الكنيست وسيلة وليس غاية. وثالثا، وقف استنزاف أصوات العرب بذهابها لأحزاب صهيونية. وفي كل ذلك فإن تلك المبادرة ترى أن الكفاح من أجل الحقوق الوطنية لفلسطيني 48 يتطلب تنظيم صفوفهم، وتنمية كياناتهم السياسية، وضمن ذلك تفعيل لجنة "المتابعة العربية" بأماسستها وتوسيع تمثيلها، من خلال عملية انتخابية، والانطلاق في كل ذلك من وحدة الشعب



نسبة المصوتين، مع إبداء استعدادة لعقد اتفاقية فائض أصوات مع القائمة العربية المشتركة.

الآن، قد تنجح مبادرة غانم، أو قد لا تنجح، لكنها في أي حال تمثل نوعا من الاحتجاج على هذا الركود والجمود في الحركة السياسية الفلسطينية، التي باتت بأمس الحاجة إلى التجديد والتطوير، في بنائها وخطاباتها وأشكال عملها وعلاقتها مع شعبها، وربما أن تلك المبادرة تفتح أو تشجع على مبادرات أخرى في مختلف التجمعات الفلسطينية، والأهم من ذلك أنها قد تشجع هذه الفئة من الفلسطينيين، المثقفين والأكاديميين، على الانخراط في العمل العام، بدلا من الاستكفاف وترك الأمر لبطارية الفصائل.

130 ألف صوت عربي، أي عدة مقاعد. ولعلهم فإن غانم وقبل إطلاق مبادرته قدم لأحزاب القائمة المشتركة اقتراحا بضم مستقلين من أصحاب الكفاءات ومن مختلف المناطق إلى قائمتهم طالما أن نسبة التصويت العربي للأحزاب الأربعة لم تتجاوز 35 بالمئة، وأنه يفترض منها لجذب أصوات أكثر توسيع القائمة المشتركة، إلا أن دعوته ذهبت أدراج الرياح، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل حركة سياسية، مؤكدا أن هدفه ليس المصوتين للقائمة المشتركة وإنما جمهور المقاطعين المستنكرين، وأيضا جذب الأصوات التي استنزفت بذهابها إلى أحزاب صهيونية، مؤكدا أن ذلك لا يعني حرق أصوات، بحسب الجهات المنافسة، وإنما يعني العمل على رفع

الفلسطيني، والمساهمة معه بإعادة بناء منظمة التحرير، كممثل لقضية فلسطين وشعبها وكيان سياسي جمعي لكل الفلسطينيين مع مراعاة ظروف كل تجمع.

هكذا فإن غانم لم يطرح مبادرته في وجه أحزاب القائمة المشتركة، بقدر ما طرحها لجذب المستنكرين عن الانتخابات، وليس في وجه تيار المقاطعة الذي له مسوغاته أو مشروعته. وتنتهي مشروعته تلك الفكرة من أن نسبة التصويت العربي في الكنيست السابقة كانت 50 بالمئة، ما حرم الفلسطينيين من تمثيل يوازي قوتهم العددي (18 مقعدا)، إذ أن الأحزاب العربية وقتها لم تحصل سوى على 330 ألف صوت في حين حصلت الأحزاب الصهيونية على

الرهان على الانتخابات الرئاسية
قفز على حقيقة الأزمة الجزائرية

دون إحداث أي تحول حداثي في نسج المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة التنموية الوطنية المادية والبشرية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حزام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الحكومة فهما مجرد ديكور فضفاض لا يتمتع المسؤولون الشكليون فيهما بأي قدرة فعلية على اتخاذ القرارات الحاسمة، لأن أغلبهم من بقايا فلول النظام السابق وهم يستعملون الآن من طرف النظام الحالي لتصرف الأعمال فقط وقد يسرحون أو يستبدلون كجبارق الشطرنج في أي لحظة.

ويستعد المحللون السياسيون أن تكون أحزاب المعارضة بمختلف انتماءاتها أيضا هي التي تقود عمليات إنتاج وتفعل "وجهات النظر الشخصية"، لأن هذه الأحزاب تفتقد أولا إلى مشروع سياسي متجانس، وتعاين ثانيا من بقاء التشرد ومن غياب عرق شعبي لها في الجزائر. وبالتالي فهي تكفي ليلعب دور مشاهد مسلسل تطورات المشهد السياسي حيث ليس لديها رأسمال يترشحها إلى أن تشارك فعليا في تشكيل عناصر هوية هذا المشهد، وبناء على ذلك فإن فرضية وجود نظرة شخصية لهذه الأحزاب هي مجرد وهم غير قائم في الواقع الملموس، وليهذه الأسباب مجتمعة فإن دور هذه الأحزاب سيقتصر منحصرا في المعاينة من بعيد للوضع على نحو يشبه حال المستشار الذي لا يسأل عنه إذا غاب ولا يستشار إذا حضر.

وخلافا لما تقدم فإنه يمكن الإقرار بأن الجهة الوحيدة التي لها وجهة نظر واقعية ومؤسسية على التجربة المرة والطويلة هي الحراك الشعبي الذي يرى أن التوجه إلى الانتخابات قبل تصفية تركة النظام الجزائري، الذي خلق الأزمة الوطنية، هو قفزة غير محسوبة العواقب وتدخل في إطار إعادة إنتاج الحلول الطوباوية التي اعتاد عليها حكام الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم.

وفي هذا الخصوص ينبغي التوضيح أن وجهة النظر التي تحتاج أن خيار الانتخابات هو الحل لم تأخذ العبرة من تجارب الماضي التي تتميز بنمطية إعادة إنتاج الأزمة بواسطة التلويح دائما بمسكن الانتخابات التي تلد أخرى، دون أن تتناسس على مشروع تنويري حداثي في ظل مناخ سيادة الحكم المدني الديمقراطي.

وفي الحقيقة فإن التركيز الكلي على أن الرئيس القادم هو الذي سيكون بيده مصباح علاء الدين هو فرضية طوباوية ملغمة بتكريس مجدد للزعامة الفردية التي خربت على مدى سنوات الاستقلال المحتوى الوطني للنفسية الجزائرية، ولعبت دورا محوريا في إجهاد بناء تقاليد تداول الحكم وترشيده، وحالت

الجزائري، وبين مطالب الحراك الشعبي، الأمر الذي يبرش الأزمة أن تتفاقم في المدى القريب، وقد يأخذ ذلك شكل إسقاط أي إمكانية يمكن أن تفضي إلى نزع فتيل التوتير.

من علامات توسع الفجوة بين الطرفين هي أن رئيس أركان الجيش الجزائري ونائب وزير الدفاع الفريق، أحمد قايد صالح، قد ألح مجددا، في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء يوم الإثنين الماضي، أن الانتخابات الرئاسية هي التي ستمكن الجزائر من تجاوز الكبوة، وفي الوقت نفسه قام بتوجيه نقد صارم لأطراف يتهمها بأنها تحاول "توجيه الأحداث حسب نظرتها الشخصية".

رئيس الأركان لم يبزر للرأي العام الوطني تفاصيل محتوى هذه النظرة الشخصية كما أنه لم يذكر أسماء الأشخاص الذين يروجون لها ويتمسكون بها. وفي الواقع فإن مثل هذا التوصيف التبسيطي للوضع يحتاج إلى إعادة نظر لأنه لا يتطابق مع الوقائع الموضوعية وفي مقدمتها أن معظم الأشخاص الذين يفترض أنهم يكونون ما يسمى في المشهد السياسي الراهن بـ"العصابة" هم في سجن الحراش أو في الهامش، أو هربوا إلى خارج الوطن. ولا شك أن كل هذا يؤكد أن مجموعة العصابة هي خارج دائرة التأثير الفعلي في صنع القرارات وتنفيذها حاليا على الأقل، وبسبب هذه المعطيات فهي لا تملك أي أوراق جدية يمكن لها أن تلعبها في مجال تقرير مصير يوميات الحياة السياسية الجزائرية التي يتحكم في جل خيوطها قادة الجيش والمخابرات بالدرجة الأولى. أما مؤسسة الرئاسة ومؤسسة

أزراج عمر
كاتب جزائري

لماذا كل هذا الإحاح لتوسيع الإسراع في الانتخابات الرئاسية التي تطرحها قيادات مؤسسة الجيش وتردد أصدائها لجنة الحوار والوساطة، وتدعمها مؤسسة الرئاسة المؤقتة وأحزاب النظام والبرلمان؟ هل صحيح أن الذهاب المستعجل إلى الانتخابات الرئاسية هو مجرد تغطية مبطنة للتمسك بنمط الحكم السائد في الحياة السياسية الجزائرية؟ ولماذا لا ينتظر قطاع أساسي من الشعب الجزائري أن تكون هذه الانتخابات مختلفة عن الانتخابات السابقة وحلا يوفر علاجا حقيقيا للأزمة الكبرى التي تتخبط فيها الجزائر، خاصة وأن تجارب الانتخابات الرئاسية السابقة أثبتت للشعب الجزائري أن انتخاب الرئيس لا يجدي نفعا في ظل عدم وجود قواعد متفق عليها يمكن أن يفضي تطبيقها إلى ابتكار نظام الدولة الديمقراطية أولا، ثم إلى تجسيد مشروع مادي وحضاري حيوي في المجتمع الجزائري ثانيا؟

في ظل كل هذه الشكوك التي يغذيها غياب الثقة بين المواطنين ومؤسسات النظام ورجالاتها يتضح أن خطاب الدفع باتجاه الانتخابات الرئاسية هو طرح أحادي الجانب ويبدو رغم ذلك أنه شبه مسموم وأنه المسيطر على أجدات المؤسسة العسكرية والأمنية التي تدير دفة الوضع السياسي الجزائري. وفي هذا الخصوص يرى المراقبون السياسيون أن عقدة المشهد الجزائري المركزية تتمثل في تفاقم التناقض بين أطروحات القيادة الفعلية للجيش

تونس: حدود الرئاسة
ولامحدودية الوعود

والسياسة. وعندما تتناسل المشاريع وتتشابه البرامج وتتماهى العناوين الانتخابية وتضيق البدائل بالمرشح، يصبح التنافس رهين قابلية وتأييد منظومات صناعة القائد والرئيس، وهي منظومات تتشابه فيها القوى الرمزية بالقوى المادية، وعلى هذا الأساس يصاب المشهد الانتخابي ببلوات المزادات والسباب والسخرية وحتى حروب فيسبوك، حيث لا حدود للانتهاكات والتشويه.

فهل أن المرشحين السابقين في سماء الوعود، لم يقرؤوا القوانين المنظمة لصلاحيات الرئيس وصلاحيات رئيس الحكومة، ولم يطلعوا على حدود رئاسة الجمهورية التي حولها دستور 2014 إلى شبه "مؤسسة ملكية" في الديمقراطيات الملكية على غرار هولندا وبريطانيا. اليون الشاسع بين حدود الرئاسة ولاحدودية الوعود، يضمننا أمام افتراضين، إما أنهم لم يقرؤوا وهذا خطأ في حقه وخلفية في حق الشعب، وإما أنهم يريدون استكمال الولاية الرئاسية الثانية للراحل الباجي قائد السبسي، بمعنى أدق إن المرشحين لا يريدون رئاسة كما تم تصليها في الدستور، بل يريدون رئاسة على هدي الراحل قائد السبسي، الذي استطاع أن يوسع من صلاحيات الرئيس وأن يتوسع في مجالات التدخل، بمقتضى القوة الرمزية التي يمتلكها لدى عموم التونسيين.

المفارقة التي وقع فيها الكثير من المرشحين، أن الرئاسة عندهم لم تعد تلك المخطوطة في نص الدستور، بل باتت ذلك النموذج في الرئاسة والحكم والسلطة التي ظهرت مع الراحل قائد السبسي، حيث القدرة على إدارة الصراع الاجتماعي والاقتصادي، والتمكن من الملفات الدبلوماسية وإعادة تآليف العلاقات الخارجية مع أكثر من دولة عربية، والتدخل في الملفات الحقوقية والمبادرة إلى مشاريع قوانين مدنية وثقافية كبرى.

وهنا إشكالية المشهد الانتخابي في تونس، فهل ينظر هؤلاء المرشحون لرئاسة وفق القانون وحقيقة الصلاحيات الكامنة والممكنة، أم أنهم يريدون عهدة ثانية للرئيس السبسي، باسمهم ورسمهم، فيقبل منهم ما كان يُقبل للسبسي دون غيره.

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونس

الانتخابات الأولى الذي يجرح به المتابع المراقبون المناظرات التلفزيونية بين المرشحين للرئاسة في تونس، إن غالبيتهم أسهبوا في إطلاق الوعود والتعهدات، إلى درجة أننا بتنا نحيل مؤسسة رئاسة في طور الاستيلاء على صلاحيات مؤسسة رئاسة الحكومة.

لا حدود لتعهدات المتنافسين على كرسي رئاسة الجمهورية في تونس، فمن التعليم إلى الصحة، ومن النقل إلى الاقتصاد، ومن الاستثمار إلى الدين، ومن الحقوق الفردية إلى الحريات الجماعية، ومن العلاقات الخارجية إلى صناعة دبلوماسية تونسية جديدة، وكل مرشح لا يرى غشاضة في التوسع في استباحة الصلاحيات حرية الكلام فوهيته جبلا من الأوهام.

المفارقة التي وقع فيها الكثير من المرشحين، أن الرئاسة عندهم لم تعد تلك المخطوطة في نص الدستور، بل باتت النموذج الذي ظهر مع الراحل قائد السبسي

المفارقة التي تعيشها الديمقراطيات التقليدية في العالم، ناهيك عن الوليدة في تونس، كامنة في التطابق شبه الكلي بين البرامج الانتخابية وبين الهويات الحزبية، عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وتحول اليسار إلى يسار ديمقراطي اجتماعي، وطيغان اليمين الليبرالي على معظم الأطروحات السياسية، إلى درجة أن المشهد السياسي في العالم وقع تشويهه، فعوضا عن المقاربات والمدارس الفكرية الكبرى بتنا حيل مجموعة من البرامج الأدائية الضيقة، والسياسي الذي كان في السابق متقفا نقديا وثوريا متشابكا، بات اليوم موظفا لدى تقاطعات المال والإعلام

